

• المقدمة:

في السنوات الأخيرة الماضية، اكتسب مفهوم النمو الشامل والمستدام اهتماماً كبيراً كونه يعتبر نموذجاً لتحقيق السياسات التنموية في الدول النامية والناشئة، وبالتوازي مع هذا النمو والتطور كان هنالك اعتراف بالدور المحوري لنمو التمويل المالي الشامل في عملية التنمية، والحاجة إلى معالجة ارتفاع مستوى المستبعدين مالياً في هذه البلدان لتسخير الموارد التمويلية بشكل يحقق النمو والتنمية الشاملين.

ومن الجدير ذكره بالحديث عن التنمية في مجال التمويل المالي الشامل، أن العديد من صناعات القرار بما فيهم البنوك المركزية و العديد من جهات الرقابة المالية أظهرت اهتماماً ورغبة عاليتين لوضع الشمول المالي كأولوية، على الرغم من أن الشمول المالي لم يكن ضمن محاور عملهم الأساسية في السابق.

خلال إطلاق وثيقة رؤية ورسالة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في أيلول عام ٢٠١٦ أفاد محافظ البنك المركزي الأردني أن " الوصول للخدمات المالية حق للجميع ". بناءً على ذلك بذل صناعات القرار في العديد من الدول النامية والناشئة مجهوداً كبيراً لتعزيز الشمول المالي بنهج منظم مع الحفاظ على الاستقرار المالي، ومن الجدير بالذكر أن وجود إطار تنظيمي وإشرافي متين يساعد بدوره على تعزيز الاستقرار المالي.

وفي سياق هذه التطورات الواسعة، أصبحت الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي أداة أساسية لتعزيز الشمول المالي في العديد من الدول، وقد أثبتت نتائج بعض الدراسات الصادرة عن التحالف الدولي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion)، أن الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي أداة فعالة؛ كون أن هذه الدول حققت أداءً أفضل نسبياً في تعزيز الشمول المالي والنهوض به، أكثر من نظيراتها التي لم تتبنى هذه الاستراتيجيات.

بدأ البنك المركزي الأردني منذ عام ٢٠١٢ بمتابعة المستجدات و التطورات الإقليمية والعالمية في مجال تعزيز الشمول المالي، حيث بدأ في عام ٢٠١٥ التحضير لصياغة وإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام والخاص، بحيث استهدف البنك المركزي الأردني بشكل خاص ضمن استراتيجيته رفع نسب الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، الشباب، النساء،

اللاجئين والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما وعمل البنك المركزي الأردني ضمن صياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ مع شركائه على تعزيز الشمول المالي للأفراد وقطاع الاعمال في المملكة بناءً على أدلة واضحة وموثوقة بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتوازي مع أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة.

• الشمول المالي:

هي الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة (عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم، بطريقة امنة ومستدامة.

• رحلة إعداد وصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:

- ١٩ من تشرين الثاني لعام ٢٠١٥، وبعد مؤتمر الشمول المالي والتوظيف الذي تم عقده في الأردن البحر الميت أصدر رئيس الوزراء قراراً يقضي بتشكيل اللجنة الوطنية التوجيهية للشمول المالي بقيادة البنك المركزي الأردني وذلك للعمل على إعداد وصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- شملت هذه اللجنة التوجيهية العديد من الشركاء من القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك تم تقديم الدعم الفني والمساعدة من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- ١٣ من تموز لعام ٢٠١٦، عقدت اللجنة التوجيهية للشمول المالي الاجتماع الاول وتم إقرار هيكل وخارطة الطريق للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- ٩ من أيلول لعام ٢٠١٦، أعلن البنك المركزي الأردني عن التزامه بإعلان مايا خلال انعقاد منتدى السياسات العالمي للشمول المالي الذي نظمه التحالف الدولي للاشتغال المالي في جزر فيجي، حيث تضمن هذا الإعلان عن هدفين أساسيين للشمول المالي؛ وهما زيادة مستوى الشمول المالي في المملكة

من ٢٤,٦٪ للبالغين إلى ٣٦,٦٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك تقليص الهوة الجندرية من ناحية الوصول إلى الخدمات المالية من ٥٣٪ إلى ٣٥٪. كما تعهد البنك المركزي الأردني بتسعة أهداف فرعية أخرى لتحقيق هذين الهدفين الرئيسيين.

٢٥ - من أيلول لعام ٢٠١٦، قام البنك المركزي الأردني بتشكيل وإطلاق مجموعات عمل ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي؛ بهدف التشاور والتعاون مع الشركاء الرئيسيين في كلا القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وبشكل يشمل المحاور الرئيسية للاستراتيجية (الخدمات المالية الرقمية، التمويل الأصغر، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، التثقيف والوعي المالي، حماية المستهلك المالي، والبيانات والأبحاث).

٢٢ - من تشرين الثاني لعام ٢٠١٦، خلال مؤتمر "تعزيز الشمول المالي للمرأة في العالم العربي" الذي تم عقده في الأردن، البحر الميت وتحت الرعاية الملكية لصاحبة الجلالة الهاشمية الملكة رانيا العبدالله (حفظها الله) أعلن البنك المركزي الأردني عن وثيقة رؤية ورسالة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

- في النصف الأول من عام ٢٠١٧، تم إجراء دراسة تشخيصية عن واقع الحال للشمول المالي في المملكة، حيث غطت هذه الدراسة جوانب العرض والطلب لتقييم مستويات الوصول إلى الخدمات المالية واستخداماتها جودتها، وكذلك المعوقات التشريعية، التجارية والمعوقات على أرض الواقع، كما غطت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية و الجغرافية وبالإضافة إلى الجندرية.

٤ - من كانون الأول لعام ٢٠١٧ تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ٢٠١٨ - ٢٠٢٠.

● الغاية لإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:

ظهرت الحاجة وراء تطوير وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأردن، بسبب العديد عدد من العوامل الرئيسية المترابطة منها:

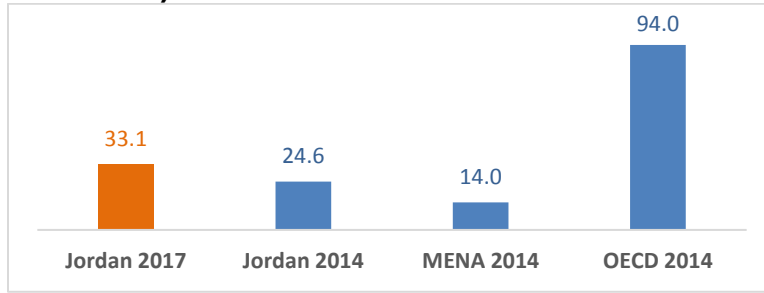
١- النسبة المرتفعة للأشخاص المستبعدين ماليا:

^٢ وفقاً لدراسة البنك الدولي (Findex) التي أجريت عام ٢٠١٤

طبقاً للدراسة التشخيصية التي أجريت عام ٢٠١٧، فإن ٦٧٪ من الأردنيين فوق سن الـ ١٥ عاماً لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية حسب نسبة امتلاك الحسابات، كما أن ٣٨٪ من البالغين مستبعدين من إي خدمات مالية رسمية، و ٢٤,٨٪ من البالغين مستبعدين بشكل تام من أي خدمات مالية رسمية وغير رسمية. بالإضافة إلى أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقيدة مالياً.

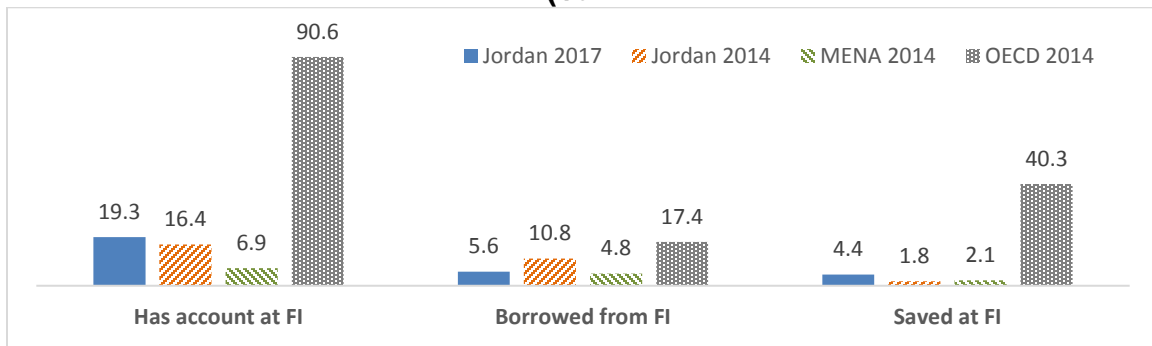
تظهر الأرقام التالية أدناه النتائج الرئيسية للدراسة التشخيصية لبعض الفئات المستهدفة (الأكثر فقراً، النساء واللاجئين)^٣ التي أعدت لصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي أجريت مؤخراً خلال العام ٢٠١٧، مقارنة مع نتائج دراسة البنك الدولي خلال العام ٢٠١٤.

نسبة إمتلاك الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية (% عدد البالغين)



Source: GIZ/BFC survey (2017), World Bank Findex (2014)

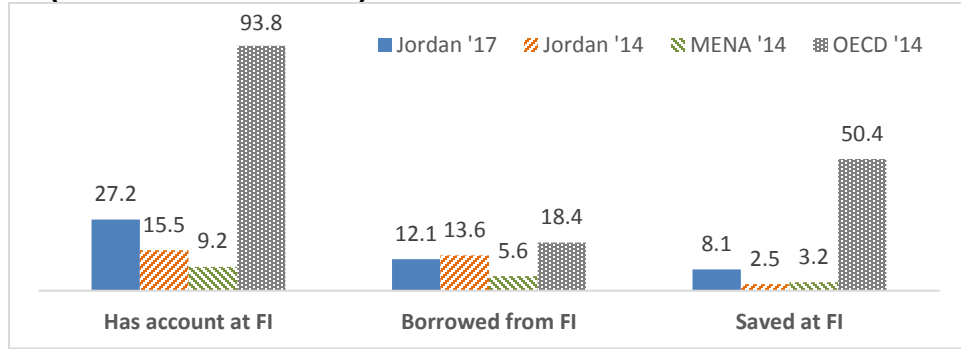
بعض المؤشرات للأشخاص الأكثر فقراً ٤٠%، حسب الدخل، السنة والمنطقة (نسبة البالغين والأقل فقراً ٤٠%)



Source: GIZ/BFC survey (2017), World Bank Findex (2014)

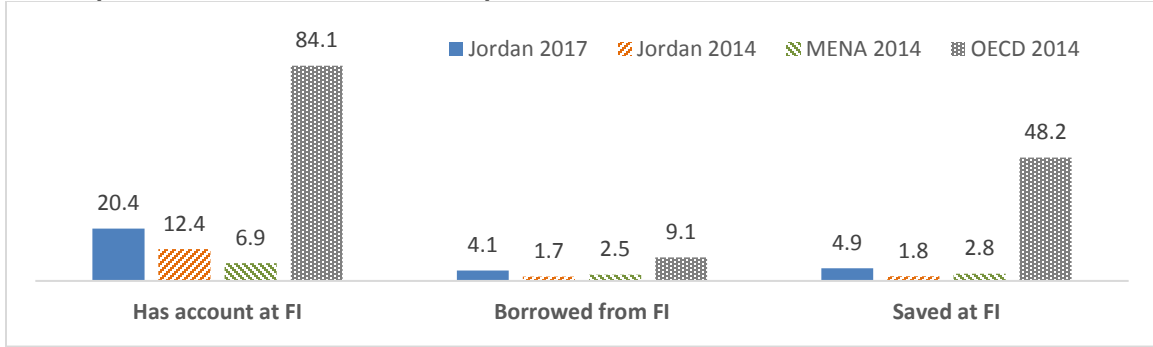
^٣ بالرغم من اختلاف الطريقتين في الدراسة، إلا انهم تظهر ان أرقام ودلالات مرجعية

بعض المؤشرات للنساء حسب السنة والمنطقة (نسبة النساء البالغات %)



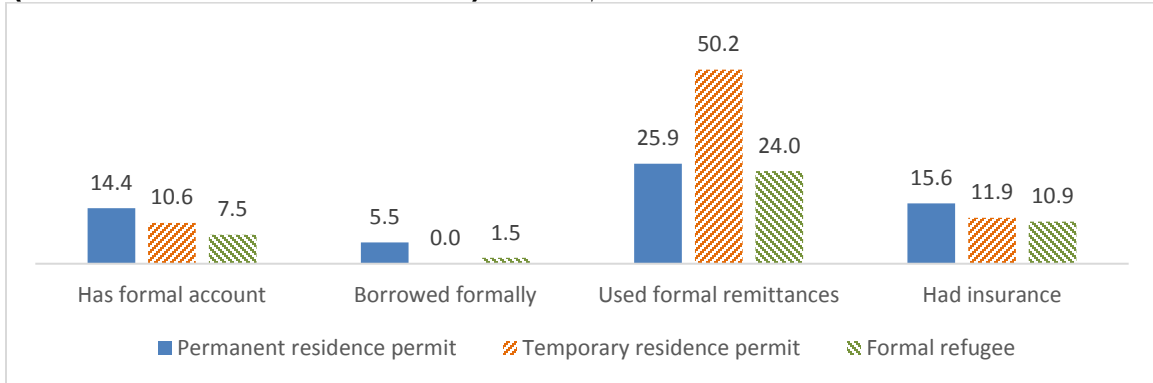
Source: GIZ/BFC survey (2017), World Bank Findex (2014)

بعض المؤشرات للشباب حسب السنة والمنطقة (نسبة الشباب بين عمر ١٥-٢٤)



Source: GIZ/BFC survey (2017), World Bank Findex (2014)

مؤشرات لغير الأردنيين حسب مكان الإقامة لعام ٢٠١٧ (نسبة البالغين حسب بعض القطاعات)



Source: GIZ/BFC survey

٢- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ستساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي واستراتيجية و رؤية الأردن ٢٠٢٥، بحيث ستعكس الآثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل ضمن هذه الاستراتيجية ضمن العديد من المحاور منها:^٤

- أ- حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييداً مالياً، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل خاصة لذوي الدخل المحدود ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.
- ب- بتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وذلك بتقليص الهوة الجندرية بجانب التمويل بما يساهم إيجاباً بتحسين القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع.
- ج- زيادة فرص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية للاجئين، مما يقلل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية و الاجتماعية؛ وذلك بتعزيز اعتمادهم على ذاتهم و تمكينهم من المساهمة في النشاط الاقتصادي.
- د- وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في المملكة، بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجاباً في تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المملكة.

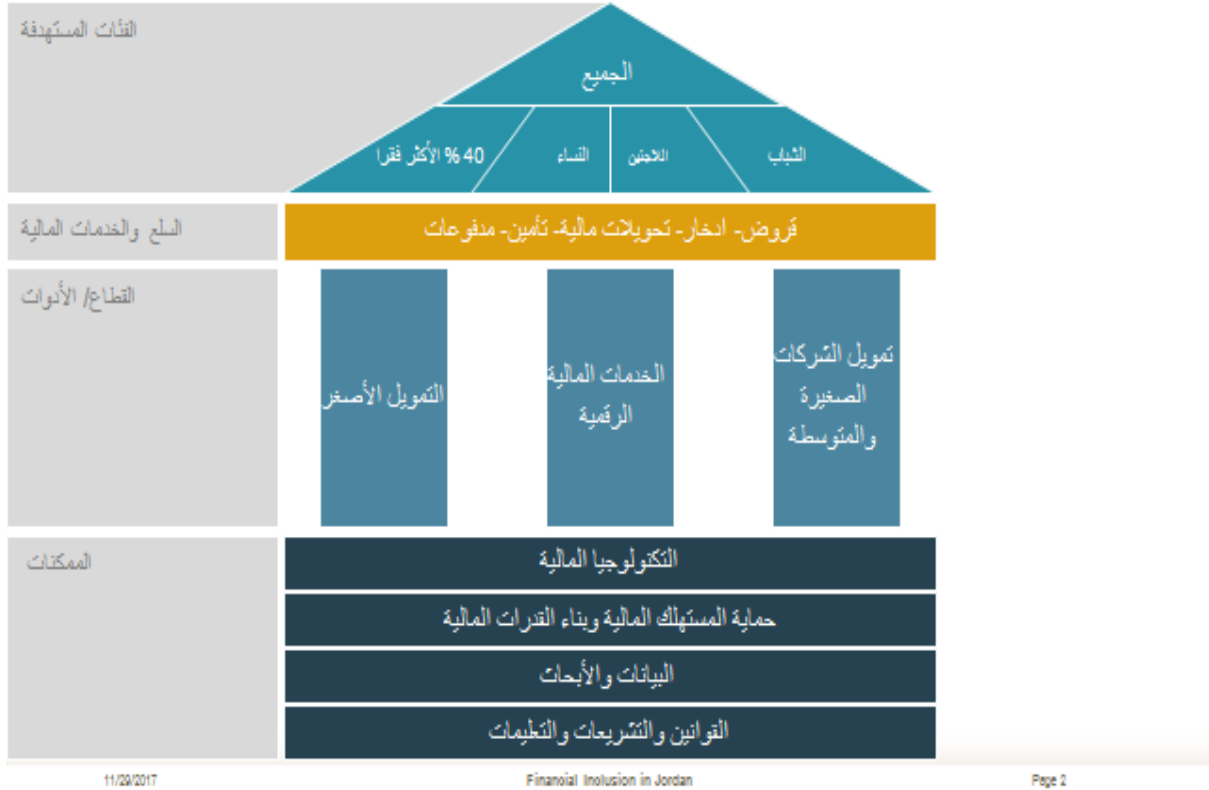
• الرؤية والإطار العام للشمول المالي في الأردن:

تستند الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى مجموعة من السياسات ذات الأولوية، ثلاثة منها تعتبر ركائز أساسية: التمويل الأصغر، الخدمات المالية الرقمية، و تمويل الشركات الصغيرة و المتوسطة. كما أن هناك أربعة ممكنات (القوانين والتشريعات، البيانات والأبحاث، حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية والتكنولوجيا المالية) تتقاطع بشكل كبير مع الركائز الأساسية مما يساهم بتسهيل جعل هذه الركائز أكثر متانة.

^٤ الأثر الأساسي لتمويل على عدم مساواة الدخل يأتي من خلال شمول نسبة كبيرة من السكان في الاقتصاد الرسمي (Demirguc-Kunt, Asli et al., 2008: Finance for All? Policies and pitfalls in expanding access, p.11).

نظراً أن الشمول المالي يستهدف العديد من القطاعات ذات الأهمية مثل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فإن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تهتم بمجموعة من الفئات المستهدفة وذات الأولوية مثل الفئات الأقل حظاً والمستبعدين مالياً (الأكثر فقراً من الأفراد والذين يشكلون ٤٠%)، النساء، الشباب (١٥ - ٢٤ عام) بشكل عام والشباب (١٥ - ١٨ عام) بشكل خاص والملاجئين أيضاً.

الاطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي



- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تلعب دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل. و تشكل المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة و المتوسطة تقريبا ٩٩,٤% من الشركات المسجلة في الأردن، ومن دون النظر إلى الشركات متناهية الصغر فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته تقريبا ١٠% من قطاع الأعمال في الأردن على الرغم من بقائها مقيدة مالياً. وتدعم الأدوات القائمة على الحوافز مثل الإقراض بأسعار ومدد إستحقاق تفضيلية وبرامج ضمان القروض المنفذة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى التمويل وفتح آفاق جديدة وطويلة الأمد للنمو بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **الخدمات المالية الرقمية (DFS):** تعتبر أنظمة دفع و تحويل الأموال عنصراً أساسياً للبنية التحتية المالية، كما ان وجود نظام دفع وطني حديث و آمن و فعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال و الشبكة المحلية للصراف الآلي ونظام عرض و تحصيل الفواتير إلكترونياً (أي فواتيركم)، يخلق مجالاً متكافئاً لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة منها من خلال خفض التكاليف و تقليل المخاطر، الخدمات المالية الرقمية تساهم إيجابياً بتعزيز الشمول المالي للأفراد وقطاع الأعمال. كونها تمثل بوابة مريحة وفعال للوصول للخدمات المالية الرسمية للركائز والقطاعات ذات الأولوية، وهي محرك أساسي لأتمته العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.
- **التمويل الأصغر:** يعتبر أساسياً بالنسبة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض، غير المخدومين والمستبعدين مالياً؛ كونه يسمح لهم ببناء أصول، إدارة المخاطر و زيادة مستويات دخلهم و بالتالي المساهمة في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي، إن منتجات و خدمات التمويل الأصغر تغطي القروض الصغيرة و التأمين. كما تساهم التكنولوجيا لنماذج الأعمال الجديدة في المضي قدماً لاستفادة من الخدمات المالية الرقمية في قطاع التمويل الأصغر.
- **التكنولوجيا المالية:** أو ما تسمى بالـ "فين تيك" ، والتي قد تشكل نقطة التقاء أو شكل غير اعتيادي من التكنولوجيا الناشئة أو البنية التحتية للأنظمة المالية أو الخدمات المقدمة من قبل مزودي الخدمات و/أو المستخدمين أيضاً. إن التكنولوجيا المالية تعتبر محركاً هاماً للمنافسة، والوصول للخدمات المالية، والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. إن البيئة التشريعية الشاملة التي تعزز الابتكار والتطوير وبشكل موازي للحفاظ على حقوق المتعاملين تعتبر أيضاً عاملاً هاماً في التسريع من الابتكار والتطور للتكنولوجيا الناشئة والمتطورة.
- **حماية المستهلك المالي والقدرات المالية:** تعتبران من الممكنات الأساسية للوصول لشمول مالي مسؤول وعادل بشكل يساهم إيجابياً بتعزيز حماية المستهلك، وخلق طلب مستدام لاستخدام الخدمات المالية. إن كلاً من تعزيز حماية المستهلك المالي وزيادة الثقافة والوعي المالي يأتيان متوافقين مع المبادئ العشرين (G20) للوصول لشمول مالي والذي يمكن القطاعات كافة من اتخاذ قرارات مالية مسؤولة.

- **البيانات والأبحاث:** تلعب البيانات والأبحاث دوراً هاماً ومفصلياً من تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة والمعوقات من قبل مقدمي الخدمات من جهة أخرى، إلى جانب دورها بتطوير سياسات وقرارات مبنية على أدلة. كما تبرز أهميتها في خلق فرص للقطاع الخاص وذلك بتطوير منتجات وخدمات مالية بشكل أفضل. علاوة على ذلك، فإن البيانات والأبحاث تساهم أيضاً في وضع أهداف وطنية لتعزيز الشمول المالي وقياسها خلال رحلة التطبيق. كما يجب على الشركاء الأساسيين في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وضع بيانات و بناء بنية تحتية مناسبة؛ تهدف الى تحسين القدرات الوطنية والمؤسسية لجمع البيانات على جانبي العرض والطلب.
- **القوانين والأنظمة والتعليمات:** تعتبر عنصراً أساسياً لتمكين وتطوير القطاع المالي بشكل عام والشمول المالي على وجه التحديد، وبشكل يغطي مجموعة كاملة من المواضيع التي تهم المؤسسات المالية والمستهلكين المرتبطين بالشمول المالي.

• الأهداف الوطنية والأهداف التشغيلية للشمول المالي

تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

- 1- رفع مستوى الاشتغال المالي من 24.6% مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية (وفقاً لمؤشر Findex العالمي 2014) الى 36.6% بحلول عام 2020 .
- 2- وفي نفس الوقت، تقليص الهوة الجندرية من 53% الى 35%.

تظهر الجداول التالية جزءاً من الأهداف التشغيلية الرئيسية، والأهداف العامة التي تم تحديدها ضمن المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي. وتحتوي وثيقة الاستراتيجية على الأهداف العامة والتشغيلية والإجراءات الاستراتيجية بشكل تفصيلي.

القطاعات:

محور التمويل الأصغر
توفير البيئة المواتية لنمو قطاع التمويل الأصغر بدوره التنموي
بناء القدرات المالية والموارد البشرية في قطاع التمويل الأصغر؛ لتحسين تطوير المنتجات المالية المقدمة من القطاع وتوسيع رقعة انتشاره

رفع الوعي العام والقدرات المالية لعملاء قطاع التمويل الأصغر
محور الخدمات المالية الرقمية
زيادة انتشار الخدمات المالية الرقمية
تقديم خدمات مالية شاملة.
تعزيز الأمن والنزاهة لأنظمة الدفع
محور الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم
زيادة نسبة التمويل (كنسبة من القروض) المقدمة من البنوك وشركات التمويل الأصغر للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من ٨,٥% إلى ١٥% في نهاية عام ٢٠٢٠.

الممكنات

الإطار التشريعي والقانوني
تمكين الفئات المستهدفة والتي تشمل الشباب من الفئة العمرية (١٥-١٨) سنة، والنساء، واللاجئين، وذوي الدخل المحدود من فتح حسابات.
تقديم الحوافز الضريبية لقطاعات الأعمال ذات الأولوية
توسيع نطاق تبادل المعلومات الائتمانية.
إصدار قانون الأموال المنقولة.
إصدار قانون الإعسار المالي .
حماية المستهلك المالي
تطبيق الإطار القانوني والتشريعي لحماية المستهلك المالي استناداً إلى مبادئ التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، التمويل المسؤول، حماية بيانات العملاء، وإيجاد آليات مناسبة لمعالجة شكاوى العملاء.
تعزيز الإطار العام لحماية مستهلكي الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي، وفقاً لمبادئ حماية المستهلك المالي والتي تشمل التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، والتمويل المسؤول، وحماية بيانات العملاء وإيجاد آليات مناسبة لمعالجة شكاوى العملاء

تطوير القدرات المالية للفئات المستهدفة وذلك ضمن الإطار العام لحماية المستهلك
بناء القدرات المالية
تعزيز الثقافة المالية في المدارس، وبناء القدرات المالية للفئات المستهدفة (النساء، اللاجئين، الشركات المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم)، بالإضافة إلى رفع الوعي والثقافة المالية للمجتمع.
البيانات والأبحاث
بناء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للشمول المالي في المملكة مع نهاية عام ٢٠١٨.

• الخطوات المستقبلية

١- وضع وتطوير خطة عمل تفصيلية وشاملة

ستقوم اللجنة الفنية للشمول المالي وفرق عمل الاستراتيجية الوطنية بالعمل بشكل مشترك، لوضع خطة عمل تفصيلية والتي ستعمل على تحديد الأدوار لتحقيق الأهداف الوطنية والتشغيلية وتطبيق مؤشرات الأداء، وبعبارة أخرى ستعمل خطة العمل هذه على رسم معالم الطريق لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ٢٠١٨ - ٢٠٢٠. ستحدد خطة العمل إطاراً زمنياً للأنشطة، المؤشرات التي سيتم تحقيقها والجهات المسؤولة عن تنفيذها. وسيتم نشر خطة العمل هذه بعد الموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية العليا للشمول المالي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨.

٢- المراقبة والتطبيق

يهدف ضمان تحقيق الاستفادة القصوى من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وضمان سيرها في الاتجاه الصحيح؛ سيقوم قسم الاشتغال المالي في البنك المركزي بمتابعة وتقييم الأداء بشكل مستمر وذلك على النحو التالي:

- أ- تجميع بيانات شاملة عن كافة محاور الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي كل سنتين.
- ب- استخلاص مؤشرات الأداء من البيانات لدى القطاع.
- ت- مقارنة النتائج مع مؤشرات الأداء والأهداف التي تم تحديدها.
- ث- تحليل النتائج لتحديد الانحرافات.
- ج- رفع التقارير السنوية إلى اللجنة التوجيهية العليا للشمول المالي ومجلس السياسات الاقتصادية.

ح- اقتراح مؤشرات ضرورية أو إجراء تغييرات ببعض الأولويات أو الجزئيات ومراجعة التوجهات لتحسين مستوى الانجاز.